«كويت 15» يتصدر تراجعات مؤشرات البورصة

«كويت 15»	«الوزني»	«السعري»
-%1.4	-%0.8	-%0.7
الحالي 902 نقطة	الحالي 396 نقطة	الحالي 6565 نقطة
الماضي 915 نقطة	الماضي 399 نقطة	الماضي 6612 نقطة

في دراسة لصندوق النقد العربي عن تنافسية التجارة الخارجية بين دول الخليج

سياسة المركزي الكويتي فك الارتباط بالدولار تدعم الميزان التجاري

محمود صبحي

أكدت دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي ان السياسة النقدية التي تتبعها الكويت من حيث عدم الارتباط الكامل بالدولار في نظام سعر الصرف لديها لها آثار ايجابية على الميزان التجاري للكويت وتزيد من تنافسية التجارة الخارجية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتمد على أنظمة سعر صرف ثابتة مقابل الدولار الأميركي لفترة طويلة من الزمن، الأمر الذي يبطئ من استجابة الأسعار النسبية لأي سياسة سعرية.

كان البنك المركزي الكويتي قد قرر الإبقاء على سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 2,75٪، على الرغم من رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) لأسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، ليفك بذلك المركزي الكويتي الارتباط بين رفع الفائدة أميركيا ومحليا بسبب تغير المعطيات الاقتصادية التي خلفتها ازمة تراجع أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد المحلي.

لحقت باقي البنوك الخليجية بقرار الفيدرالي الأخير برفع الفائدة حيث رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1,25٪ ورفع مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة الأساسي 25 نقطة أساس ورفع مصرف البحرين المركزي وقطر المركزي أسعار الفائدة الرئيسية بواقع 25 نقطة أساس. ويرتبط الميزان التجاري الذي يقيس الفارق بين الصادرات والواردات للدولة بشكل كبير بسعر صرف العملة المحلية امام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأميركي الذي يعتبر العملة الدولية الرئيسية المستخدمة في عمليات الاستيراد والتصدير التجاري.

كان الميزان التجاري بالكويت قد حقق فائضا خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 314,2٪ على أساس سنوي، وفقا لبيانات رسمية. وأظهرت البيانات الأولية لإحصاءات التجارة الخارجية، أن فائض الميزان التجاري بلغ بالربع الأول من 2017 نحو 1,63 مليار دينار، مقارنة بـ 392,39 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي. وأشارت البيانات الى أن حجم الصادرات الكويتية قفز في تلك الفترة بنسبة 55,2٪، لتسجل نحو 4,16 مليارات دينار، علما بأنها كانت تبلغ 2,68 مليار دينار بالربع الأول من 2016.

وتابعت، أن إجمالي الصادرات غير النفطية ارتفع إلى 449,39 مليون دينار في الربع الأول من 2017، مسجلا نموا بـ 34,7٪، حيث بلغت الصادرات في الفترة المماثلة من العام الماضي 333,51 مليون دينار.

ثبات سعر صرف العملة المحلية امام الدولار يجعل تأثير اي سياسات سعرية تتخذها الدولة لتشجيع الصادرات وخفض الواردات محايد ودون تأثير يذكر اما تغيرها فيؤثر ايجابا بزيادة قيمة الصادرات وانخفاض تنافسية الواردات في حالة تراجع قيمة العملة المحلية امام الدولار وفي حالة قوتها وزيادتها فان ذلك يؤثر سلبا على الصادرات ويشجع الاستيراد.

وتمثل الحالة الكويتية تفردا حيث على الرغم من عدم رفع سعر الخصم والذي يمثل مؤشرا لأسعار الفائدة على الاقراض الا ان البنوك الكويتية بما تمتلكه من سيولة عالية وتحوط بفضل سياسات البنك المركزي استطاعت رفع الفائدة على الايداع وهو ما حافظ على قيمة العملة محليا وساهم في تشجيع الصادرات وخفض الواردات.

وبحسب بيان البنك المركزي فإن النشاط الاقتصادي تأثر سلبا بتراجع اسعار النفط فيما حافظ الانفاق الاستثماري على معدلات النمو الاقتصادي وهو ما سوف يتأثر سلبا في حالة رفع اسعار الفائدة على الاقراض.

وكانت الدراسة قد اكدت ان نسبة الزيادة في الإنفاق الاستثماري بالكويت خلال الفترة 2005 – 2014 وصلت الى 10٪ سنويا لتحل في المركز قبل الاخير خليجيا متفوقة على البحرين فقط التي وصل معدل نمو الإنفاق الرأسمالي فيها الى 7٪ فقط بينما تصدرت السعودية ارتفاع الانفاق الراسمالي السنوي بنسبة 7٪ خلال نفس الفترة وبنسبة 15,7٪ في سلطنة عمان والإمارات حلت بالمركز الثالث خليجيا بنسبة نمو سنوي في الانفاق الرأسمالي بنسبة 13٪ سنويا.

وأشارت الدراسة التي نشرها صندوق النقد العربي وجاءت بعنوان «قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الى تميز الكويت خلال السنوات الأخيرة بارتفاع متزايد للأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، انخفضت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي في الكويت من 10,6٪ عام 1995 إلى 7,0٪ عام 2014. حل قطاع النقل والموصلات بالمركز الثاني عام 2014، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 3,5٪ عام 1995 إلى 9,6٪ عام 2014.

أنظمة سعر الصرف الثابتة تبطئ استجابة الميزان التجاري للسياسات السعرية

السياسة النقدية تنعش الصادرات وتحد من تدفق الواردات وتشجع المنتج الوطني

10 شركات مؤهلة تم اختيارها منذ 6 سنوات مضت

«ميد»: ترسية مناقصة تجريف ميناء مبارك الكبير خلال الربع الجاري

محمود عيسى

يتوقع ان يتم الاعلان عن المناقصة الخاصة بتجريف واستصلاح ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان خلال الربع الجاري الذي ينتهي 30 سبتمبر المقبل على ان تتم الترسية وبدء الاعمال لصالح قائمة الشركات المؤهلة والتي تم الاعلان عنها مسبقا منذ 6 سنوات مضت وذلك حسبما ذكرت «ميد».

وتسمى المرحلة الحالية A3 في اطار المرحلة الاولى من مشروع الميناء البحري الرئيسي والتي تشمل نطاق اعمال التجريف لحوض الميناء فضلا عن القناة البحرية.

يذكر انه في الفترة 2012 – 2014 قد تم تأهيل عدد من الشركات للعمل بتلك المرحلة من الحفر والتأهيل للميناء البحري ولكنها لم تتحول الى مرحلة التنفيذ بعد منذ ذلك الحين وتلك الشركات هي:

- هيونداي للهندسة والإنشاءات (كوريا الجنوبية)
- بينتا اوشين للإنشاءات (اليابان)
- سينويدرو (الصين)
- بوسكاليس (هولندا)
- تشاينا هاربور للهندسة (الصين)
- دريدجينال العالمية (بلجيكا)
- جريت ليكس دريدج اند دوك (الولايات المتحدة)
- جان دو نول (بلجيكا)
- رود نيلسين اند ناشيونال مارين دريدجينج (الدنمارك ـ الامارات)
- فان اورد دريدجينج (هولندا)

ومن المتوقع ان تنتهي المرحلة الاولى لمشروع الميناء والتي تشمل اعمال معالجة التربة وبناء الطرق والجسور بنهاية العام الحالي.

وكانت الحزمة الثانية من المرحلة الاولى للمشروع قد تمت في عام 2014 وتضمنت بناء محطة للحاويات و16 رصيفا بحريا.

قالت المجلة إن العقد الذي تبلغ قيمته 449 مليون دولار، يقضي اساسا بمعالجة التربة وأعمال وضع الأساسات، وقد تمت ترسية العقد في الأصل في عام 2006 على التحالف القائم بين شركة هاربور الهندسية الصينية، وشركة جلفار الهندسية في عمان وشركة الخليج للحفر الكويتية.

وكان من المقرر أصلا افتتاح الميناء في عام 2010. ولكن ترسيات العقود بدأت تتأخر عن الجداول الزمنية المقررة بعد الترسية الأولى في عام 2006. أما المجموعة الثانية من مشروع إنشاء رصيف المرسى والمراسي الأخرى وأعمال التجريف فلم تتم ترسيتها الا في عام 2010. وقد اضطرت السلطات في ضوء ذلك الى إعادة النظر في التاريخ المستهدف لافتتاح المشروع وتأجيله إلى عام 2016، وهو الموعد الذي تم تفويته ايضا.

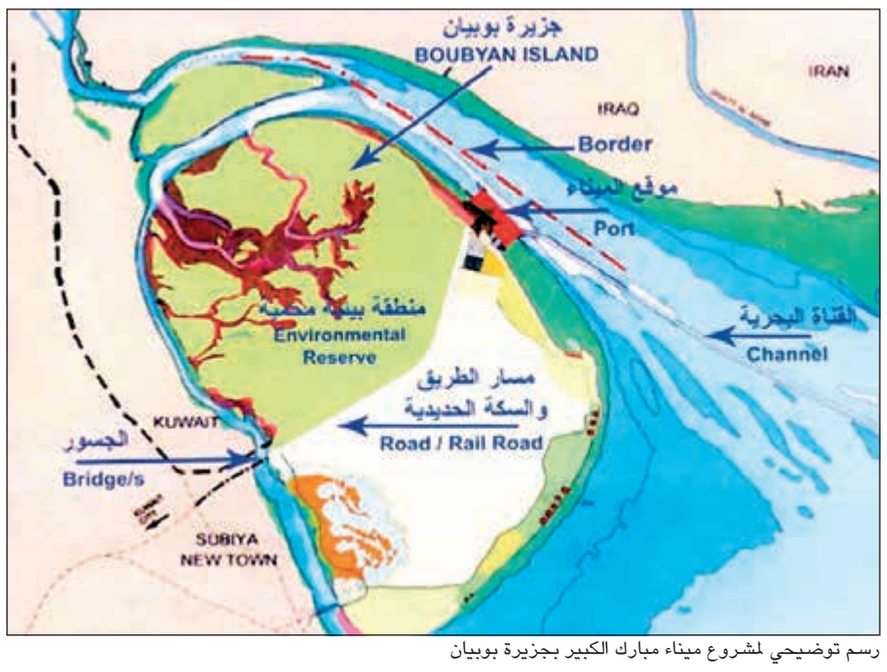

رسم توضيحي لمشروع ميناء مبارك الكبير بجزيرة بوبيان

في تعميم لهيئة أسواق المال للأشخاص المرخص لهم

الأنشطة بدول لا تلتزم بمعايير مجموعة العمل المالي تعتبر عالية المخاطرة

أصدرت هيئة أسواق المال تعميما للأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة أكدت فيه ضرورة مراجعة التحديث الأخير لمجموعة العمل المالي لقائمة الدول التي تلتزم بمعايير المجموعة الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال واعتبار نشاطاتها في تلك الدول عالية المخاطرة.

ونص بيان الهيئة كالاتي: نود أن نسترعي انتباهكم إلى حكم المادة رقم (3ـ42) من الكتاب السادس عشر «مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب» من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما بموجب القرار رقم (72) لسنة 2015 الصادر بتاريخ 9/ 11/ 2015 الآتي نصها «يجب على الشخص المرخص له الحرص والتدقيق في علاقات العمل أو العمليات مع عملاء أو مؤسسات مالية من دول لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات مجموعة العمل المالي.

وإذا أخطرت الهيئة الشخص المرخص له أن تلك الدولة لا تطبق بشكل كاف توصيات مجموعة العمل المالي، فإن على الشخص المرخص له اعتبار جميع علاقات العمل والعمليات الصادرة عن تلك الدول من فئة المخاطر العالية التي تستوجب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (3ـ21) من هذا الفصل».

وعليه، فقد قامت مجموعة العمل المالي بتحديث القائمة الخاصة بالدول التي لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات المجموعة في اجتماعها الأخير المنعقد في يونيو 2017.

وحرصا من هيئة أسواق المال على القيام بدورها المنصوص عليه في المادة المشار إليها أعلاه، فإنه يتعين عليكم، زيارة موقع مجموعة العمل المالي والحصول على القائمة المحدثة للدول التي لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات مجموعة العمل المالي، وذلك ليتسنى لكم العمل بما جاء في حكم المادة رقم (3ـ42) من الكتاب السادس عشر «مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب».

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

الشركة حققت 700 مليار دولار إيرادات من بيع هاتفها الذكي

«آبل» باعت 1,2 مليار «آيفون» خلال 10 سنوات

بلغت مبيعات شركة «آبل» من أجهزة «آيفون» مليار وحدة منذ التدشين حتى يوليو 2016، أي بعد مرور 9 سنوات تقريبا على إطلاق الجوال الذكي في الولايات المتحدة، بحسب موقع «statista».

وبنهاية مارس 2017، نمت مبيعات الشركة من منتجها الرئيسي إلى 1,16 مليار وحدة، ومن المرجح أنها بلغت 1,2 مليار هاتف ذكي في نهاية يونيو الماضي، وهي الذكرى السنوية العاشرة لإصدار الجهاز الأول.

وربما يصبح «آيفون» المنتج التكنولوجي الأكثر ربحية على الإطلاق، بعدما حقق للشركة إيرادات بأكثر من 700 مليار دولار وصافي ربح قدره 100 مليار دولار. وساهم الهاتف الذكي في رفع مبيعات «آبل» السنوية إلى 216 مليار دولار خلال آخر سنة مالية، وهي الأعلى على مستوى العالم، من 19 مليار دولار فقط خلال عام 2006.

إصدارات «آيفون»

خلال الـ 10 سنوات الماضية أي منذ يناير 2007 أطلقت «آبل» 15 نسخة من هاتفها الذكي «آيفون»، حيث بدأت بـ «آيفون» في يناير 2007 وطرحته للبيع بسعر 499 دولارا، ثم طرحت 6 نسخ بالفترة من يونيو 2008 حتى سبتمبر 2013، بسعر بيع 199 دولارا، وهي: «آيفون 3 جي»، و«آيفون 3 جي أس»، و«آيفون 4»، و«آيفون 4 أس»، و«آيفون 5»، و«آيفون 5 أس»، ونسخة من «آيفون 5 سي» بسعر 99 دولارا.
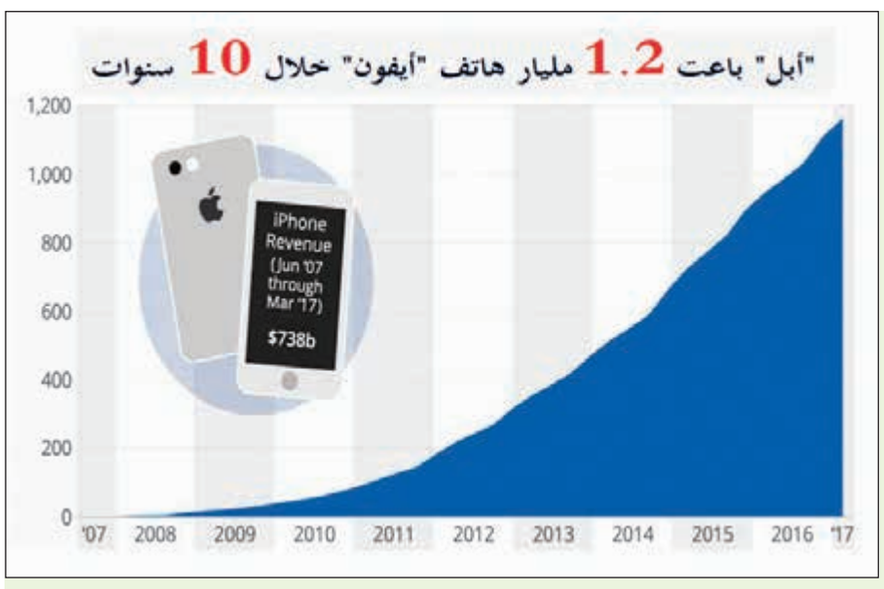
وفي سبتمبر 2014 أطلقت «آبل» جيلا جديدا من هواتف «آيفون» وهي «آيفون 6»، و«آيفون 6 بلس» وذلك بأحجام للشاشة هي الاولى من نوعها بمنتجات الشركة، حيث بلغ حجم شاشة «آيفون 6» 4,7 إنشات، و«آيفون 6 بلس» 5,5 إنشات، ثم توالت الاصدارت بعد ذلك الى ان وصلنا لآخر اصدارات «آبل» في سبتمبر 2016، حيث اطلقت «آيفون 7»، و«آيفون 7 بلس».